في الحدث

▪ حازم مبيضين

الانتخابات السورية بين المعارضة والنظام

لم يكن ممكناً وصف الانتخابات التشريعية السورية، التي جرت الإثنين بأنها كاملة الأوصاف، أو على الأقل أنها معبرة عن إرادة الناس، ذلك أنها تمت في أجواء أمنية متوترة، ورغم ما أعلنه الإعلام الرسمي السوري من إقبال للمواطنين على صناديق الاقتراع، فإن العديد من المراقبين المحايدين أشاروا إلى عزوف المواطن السوري عن ممارسة حقه، إما خوفاً من عمليات تفجير، أو لعدم قناعته بجدواها، والمهم أنها جرت في ظل مقاطعة المعارضة، التي دعت لإضراب عام، استجابت له بعض المدن، في تعبير عن رفضها وجهة النظر الرسمية، القائلة إن هذه الانتخابات التعددية، ستكون ركيزة أساسية في الإصلاح السياسي، في حين تعتبرها المعارضة مظهراً زائفاً، غير قادر على تغطية عمليات القتل المستمرة ضد مناوئي النظام.

لا تعني معارضة المجلس الوطني للانتخابات التشريعية، ومعه كل معارضة الخارج، أن بعض أطياف المعارضة لم تشارك، خصوصاً من الأحزاب السياسية التسعة المرخصة حديثاً، رغم قناعتها أنها لن تكسب الكثير بسبب قصر تجربتها، وعدم معرفة المواطنين لبرامجها، في حين وصف معارضون ما زالوا في دمشق الانتخابات بأنها شكلية، ولن تغير توازن القوى، معتبرين أنه ليس من المهم من الذي يدلي بصوته، لأن الانتخابات مزورة، وهي ضد إرادة الشعب، وتتم دون مشاركة شعبية، وستنتج مجلساً بغير سلطات، حتى لو كانت تخص ضابط مخابرات واحداً، ولا يعني تصريح السلطات السورية، أن الانتخابات تسير بشكل طبيعي، ومراكز الاقتراع تشهد إقبالاً ملحوظاً، في يوم استثنائي، حشدت له السلطة كل المستلزمات التي تحقق سير العملية الانتخابية بشفافية وديمقراطية، أن النتائج سترضي المعارضين سواء شاركوا أم قاطعوا تلك الانتخابات.

بديهي أن الانتخابات السورية لم تكن مطلوبة لذاتها، بقدر ما كان مطلوباً منها معرفة رأي الشعب والاحتكام له في اختيار من يحكمه، حيث يتوجب اعتبار رأي الناخب، الأساس الذي يستلهم منه الحكّام شرعيتهم، ويسترشدون به في قراراتهم، لا أن يكون ذهاب الناخب إلى صندوق الاقتراع، ليضع بصمته تاركاً للحكام التصرف بها على هواهم، ولا يعني ذلك أننا نؤيد قرار مقاطعة الانتخابات، بقدر ما يعني توصيفاً للحالة التي تتباين فيها الآراء حول سير العملية الانتخابية، التي عولت عليها دمشق كثيراً للخروج من أزمتها، في حين وجدتها المعارضة فرصة، لإثبات وجهة نظرها حول عدم جدية نظام البعث، في الخروج من الحالة السائدة منذ ما يقرب من خمسة عقود.

تتهم المعارضة النظام، بتجيير كل مقدرات الدولة المالية والأمنية، وحتى القضائية، وبما في ذلك صناديق الاقتراع المحسومة نتائجها سلفاً، لصالح استمراره في الحكم، وعلى اعتبار أن نظام البعث يعيش حالة، يصعب فيها تبين الفارق بين وظيفة مؤسسات الدولة، وهل هي موجودة فقط لخدمة الحاكم، أم لخدمة المواطنين، دون تمييز في انتمائهم السياسي أو العرقي أو الديني أو المذهبي، في حين يرى النظام أن معارضيه يعيشون حالة تراوح في السلبيات، ولا تملك من أمرها شيئاً، بحكم ارتهانها لإرادات خارجية، غير معنية بمصلحة المواطن السوري.

في كل الأحوال لا يمكن النظر إلى انتخابات تجري في ظل وضع أمني متدهور، على أنها تعبير حقيقي عن إرادة المواطنين، وللأسف فإن هذا هو حال الانتخابات الأخيرة في دمشق، بغض النظر عن من يتحمل المسؤولية في فشلها، وهي عملية لاي مكن إدراجها في مسار التحول الحقيقي نحو حكم ديمقراطي تعددي، لكنها في أسوأ الأحوال تعتبر خطوة، تؤكد أن نظام البعث بعدها لن يكون على الحالة التي سبقتها، وأنها قد تكون خطوة متواضعة على طريق التغيير، الذي عجزت وستعجز المعارضة بشكلها الراهن عن إنجازه.

لجنة الانتخابات الرئاسية المصرية تطالب المجلس العسكري بالتدخل للفصل بين السلطات

□ القاهرة / BBC

نقلت وسائل إعلام مصرية شبه رسمية عن مسؤول بارز بلجنة الانتخابات الرئاسية قوله إن اللجنة أوقفت أعمالها احتجاجا على ما وصفته بتطاول أعضاء بالبرلمان عليها. وطلبت اللجنة من المجلس الأعلى للقوات المسلحة التدخل للفصل بين السلطات و"تمكين اللجنة من مواصلة عملها".

ونقلت "بوابة الأهرام" الإخبارية عن المستشار حاتم بجاتو، أمين عام اللجنة قوله إن " اللجنة أوقفت أعمالها مساء الاثنين بعد ما بلغها من تطاول أعضاء البرلمان عليها، وتنتظر ما سيفعله المجلس العسكري قبل أن تعود لممارسة عملها". وكانت اللجنة قد قالت في بيان رسمي مساء أول من أمس الاثنين إنه "إزاء سعي البعض إلى تأزيم المواقف، وتأجيج الفتن، فإنه يتعذر عليها، والحال كذلك، الاستمرار في مباشرة أعمالها على النحو الذي يرضيها".

وتتعرض اللجنة لانتقادات حادة من جانب مختلف القوى السياسية التي تطالب بإلغاء المادة الثامنة والعشرين من الإعلان الدستوري التي تحصن قرارات اللجنة من الطعن. وتنتقد قوى سياسية تشكيل اللجنة وترى إن أعضاءها ينتمون لنظام الرئيس حسني مبارك المخلوع. ونقل عن بجاتو قوله إن اللجنة "تنتظر حتى معرفة ما سيفعله المجلس العسكري الثلاثاء، لتقرر ما إذا كانت ستستمر في عملها من عدمه". وفي تعبير آخر عن الاحتجاج، أرجأت اللجنة اجتماعا كان مقررا الثلاثاء مع مرشحي الرئاسة ووسائل الإعلام. وقال بيانها إن اللقاء سوف يعقد حين "تنتهي الظروف الملائمة". وعبر عن "بالغ الاستياء" من مناقشات مجلس الشعب أثناء نظر تعديل قانون انتخابات الرئاسة الاثنين. وأضاف البيان أن المناقشات "أوحت بعدم الثقة في اللجنة".

ويقضي التعديل المطروح على البرلمان بعدم أحقية رئيس اللجنة أو أعضائها أو أمينها العام تقلد أي منصب سياسي أو برلماني بعد انتخابات الرئاسة.

وتضمن ما يراه نواب ضمانات لمنع تزوير الانتخابات من خلال تسليم كل مرشح أو وكيل عنه بيانا بالأصوات التي يحصل عليها في كل لجنة انتخاب ليتمكن من حساب إجمالي عدد الأصوات التي حصل عليها. ومن المقرر أن تجرى الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية المصرية يومي الثالث والعشرين والرابع والعشرين من الشهر الجاري.

ليبيا تستهجن تصريح أويحيى عن "الطوفان العربي"

□ طرابلس /CNN

قالت وزارة الخارجية الليبية أول من أمس إنها استدعت السفير الجزائري في طرابلس للاحتجاج على ما أدلى به رئيس الوزراء الجزائري، أحمد أويحيى، خلال لقاء انتخابي، وصف خلاله ما بات يعرف بـ"الربيع العربي" بأنه عبارة عن "طوفان" أدى إلى احتلال العراق وتدمير ليبيا وإضعاف مصر، مثيراً بذلك احتجاجات ليبية.

وقالت وكالة الأنباء الليبية الرسمية إن وزارة الخارجية والتعاون الدولي في طرابلس "عبرت عن استغرابها واستهجانها للتصريحات التي أدلى بها أويحيى مؤخرا حول ثورات الربيع العربي".

وأضافت الوكالة أن مدير الإدارة العربية بوزارة الخارجية والتعاون الدولي، عبد الحميد فرحات، أبلغ السفير الجزائري لدى ليبيا باحتجاجات طرابلس على التصريحات التي جاءت "في خضم الدعاية الانتخابية المقررة في الجزائر"، وطالب السلطات الجزائرية بتفسير هذه التصريحات.

من جانبه، قال الناطق الرسمي باسم وزارة الخارجية الجزائرية، عمار بلاني، أن احتجاج السلطات الليبية على تصريحات الأمين العام للتجمع الوطني الديمقراطي "غير مبرر،" وأنه على الحكومة الليبية التفريق بين مواقف رئيس حزب ومواقف الدولة الجزائرية،" في حديث مع صحيفة "الشروق" الجزائرية.

كما نقلت الصحيفة عن شهاب صديق، عضو المكتب الوطني لحزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذي يحتل أويحيى منصب الأمين العام فيه، أن احتجاج الحكومة الليبية "مبالغ فيه" لأن تصريح رئيس الوزراء الجزائري "كان موجها للجزائريين وليس إلى الليبيين، لتحذيره من المؤامرات الخارجية التي تستهدف دولا عربية عدة".

وكان أويحيى قد ألقى كلمة أمام أنصاره في العاصمة الجزائرية، استعداداً للانتخابات البرلمانية المقررة في العاشر من مايو/ أيار الجاري، اعتبر فيها أن على الجزائريين "اليقظة،" مضيفاً أنه "تدمير العراق وتقسيم السودان وتكسير ليبيا وإدخال مصر في الفوضى جاء الدور الآن على مالي".

يشار إلى أن العلاقات بين ليبيا والجزائر تشهد مداً وجزراً منذ سقوط نظام العقيد الراحل، معمر القذافي، الذي فرّ عدد من أفراد عائلته إلى الجزائر، وسبق لجهات ليبية أن اتهمت الجزائر بدعم القذافي خلال معركته مع الثوار الذين انتفضوا ضد نظامه، غير أن الجزائر نفت ذلك بشدة.

القبض على زعيمي احتجاجات بروسيا على تبادل بوتين وميدفيديف منصبيهما

□ موسكو - وكالات

ألقت الشرطة الروسية القبض على اثنين من زعماء المعارضة يوم أمس الثلاثاء لتنظيمهما اعتصاما ليل اليوم السابق احتجاجا على عودة فلاديمير بوتين إلى الكرملين لبدء ولاية رئاسية جديدة تستمر ست سنوات وهو ما أثار موجة جديدة من الاحتجاجات ضد حكام البلاد.

وكان اليكسي نافالني وسيرجي اودالستوف - وهما اثنان من أبرز الشخصيات المنظمة للاحتجاجات التي هزت سلطة بوتين- بين عدة مئات من المتظاهرين الذين قضوا الليل في متنزه قريب من المكاتب الإدارية للكرملين.

وانتقد المحتجون أيضا تبادل المناصب بين أكبر مسؤولين في سلطة بروسيا، والذي سيكتمل عندما يوافق مجلس النواب (الدوما) على تولي الرئيس السابق ديمتري ميدفيديف منصب رئيس الوزراء في وقت لاحق من أمس الثلاثاء. ويقول كثير من الروس إن تبادل المنصبين -الذي أعلن عنه في سبتمبر/ أيلول الماضي - يظهر كيف جردهم بوتين من اي رأي في السياسات وساعد على إثارة أكبر احتجاجات معارضة لهيمنة بوتين على روسيا طيلة ١٢ عاما. وقال ايليا بوناماريوف أحد زعماء الاحتجاج الآخرين "كل شيء كالمعتاد يتم تقريره دون الرجوع للمواطنين.. المواطنون لا يعجبهم هذا". ومن المقرر أن يجتمع مجلس الدوما -الذي يمثل حزب روسيا الموحدة المنتمي له كل من بوتين وميدفيديف أكبر قوة داخله - الساعة الثالثة مساء (١١٠٠ بتوقيت جرينتش) للتصديق على ترشيح بوتين لحليفه الوثيق. واشتبكت شرطة مكافحة الشغب مع المحتجين في موسكو يوم الأحد الماضي واعتقلت أكثر من ٤٠٠ بينهم المدون المناهض للفساد نافالني وزعيم اليسار اودالتسوف ثم أفرج عنهما يوم الاثنين بعد إلزام كل منهما بدفع غرامة مالية قدرها ١٠٠٠ روبل (٣٣ دولارا).

وبينما كان بوتين يؤدي اليمين الدستورية يوم الاثنين أخلت الشرطة شوارع وسط موسكو ودخلت في مواجهات مع مجموعات من المحتجين السلميين عدة مرات واعتقلت ٣٠٠ آخرين. من ناحية أخرى، تسعى روسيا لعلاقة جيدة مع الولايات المتحدة، وترفض التدخل في شؤونها، كما ستطلب ضمانات بألا يكون "الدرع الصاروخي" موجها ضدها، حسب مرسوم وقعه الرئيس الروسي فلاديمير بوتين. وحدد بوتين في هذا المرسوم الخطوط العريضة للسياسة الخارجية لبلاده. وترغب روسيا في رفع مستوى التعاون مع الولايات المتحدة إلى مستوى استراتيجي، ولكن "يجب أن تكون العلاقات مبنية على أساس المساواة والاحترام وعدم التدخل بشؤون الآخر"، حسب ما ورد في المرسوم. وكان بوتين قد نصب رئيسا لروسيا في حفل رسمي بالعاصمة الروسية، موسكو. وتعهد بوتين بالإشراف على مرحلة جديدة من تنمية روسيا، واصفا السنوات المقبلة بأنها ستكون "حاسمة لتحديد مستقبلها". وجاء في خطاب مقتضب بعد حفل التنصيب الرسمي "اليوم، ندخل مرحلة جديدة من تنمية الوطن. سنحتاج إلى تحديد المهمات لتكون في مستوى جديد وجودة جديدة وحجم جديد".

وأضاف قائلا "ستكون السنوات المقبلة أساسا في تحديد مصير روسيا خلال العقود المقبلة".

ويُذكر أن بوتين تولى رئاسة روسيا ما بين مايو/ أيار ٢٠٠٤ ومايو ٢٠٠٨ خلفا لبوريس يلتسين.

عودة ويعود بوتين لرئاسة روسيا بعد غياب دام أربع سنوات تولى خلالها منصب رئيس وزراء روسيا، في حين تولى ديمتري ميدفيديف رئاسة روسيا، ويُنظر إلى ميدفيديف على أنه حليف مقرب من بوتين. وفاز بوتين برئاسة روسيا في انتخابات مثيرة للجدل في مارس/ آذار الماضي.

ونظم آلاف المحتجين على عودة بوتين إلى الكرملين لولاية ثالثة تظاهرات إذ اصطدموا مع الشرطة في موسكو. وأدى بوتين قسم الولاء في قاعة بالكرملين كانت في السابق تحتضن عرش القياصرة الروس.

يشار إلى أنه إذا أكمل بوتين ولايته الثالثة التي تدوم ست سنوات، سيكون أطول رئيس روسي عهدا في تولي الرئاسة بعد جوزيف ستالين.

ويواجه بوتين مشكلات عدة، منها تصدع النظام السياسي الذي أنشأه وتوقعات ببطء النمو الاقتصادي واستمرار العنف في شمالي القوقاز.

وبدأت الاحتجاجات سلمية لكن مجموعة صغيرة من المتظاهرين حاولت اقتحام صفوف شرطة مكافحة الشغب. ونظم بعض المحتجين اعتصاما بالقرب من مكان تمركز شرطة مكافحة الشغب، إذ رفضوا الرحيل حتى يلغى حفل التنصيب.

كما طالب بعض المحتجين بالسماح لهم بالحديث في التلفزيون الرسمي وتنظيم انتخابات جديدة.

وقالت الشرطة إنها اعتقلت ١٢٠ شخصا منهم بعض الناشطين البارزين في الحركة الاحتجاجية ومنهم أليكسي نافالني وسيرجي أودالتسوف وبوريس نيمتسوف. ونظمت تظاهرة أخرى مؤيدة لبوتين في موسكو.

وزارة الإعمار والإسكان / الهيئة العامة للمباني / قسم الشؤون القانونية

إعلان مناقصة رقم (١ / ٢٠١٢) (١ – ٣ – ١١)

تعلن الهيئة العامة للمباني إحدى تشكيلات وزارة الإعمار والإسكان عن إعلان المناقصة المرقمة (١ / ٢٠١٢) (١ - ٣ - ١١) الخاصة بتنفيذ أعمال مشروع (إنشاء كراج وغرفة الحرس الخاصة بمشروع مقر تشكيلات وزارة الأعمار والإسكان في محافظة صلاح الدين) بموجب الشروط والمواصفات الفنية لدى الهيئة. فعلى الشركات الحكومية والشركات الخاصة والمقاولين المصنفة لغاية (الصنف الخامس / إنشائي) الراغبين بالاشتراك بالمناقصة المذكورة مراجعة قسم الشؤون القانونية في مقر الهيئة العامة للمباني الكائن في النهضة / شارع معارض السيارات / مجاور شركة الرشيد العامة للمقاولات الإنشائية:

مستصحبين معهم الوثائق التالية:-

(هوية تصنيف المقاولين صادرة من وزارة التخطيط (أصلية + مصورة) و (هوية اتحاد المقاولين العراقيين (أصلية + مصورة) و (كتاب براءة الذمة صادر من الهيئة العامة للضرائب (أصل + صورة) لغرض شراء وثائق المناقصة مقابل مبلغ قدره (٥٠٠,٠٠٠ دينار) (خمسون ألف دينار) غير قابل للرد وعلى إن ترفق المستمسكات المدرجة لاحقا مع عطاء المناقصة وتوضع في ظرف مغلق ومختوم بختم المقاول أو الشركة المقاولة مع ذكر اسم ورقم المناقصة وبعكسه يهمل العطاء الذي لم ترفق معه تلك المستمسكات علما إن أخر موعد لغلق المناقصة هو الساعة الثانية عشر من ظهر يوم (الأربعاء) المصادف ٣٠ / ٥ / ٢٠١٢ ويتحمل من ترسو عليه المناقصة أجور نشر الإعلان وان الهيئة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات.

المستمسكات المطلوب إرفاقها مع العطاء:-

١ نسخة من الوثائق المبينة أعلاه والوثائق الأخرى المذكورة في الشروط القانونية.

٢ صك مصدق أو خطاب ضمان صادر من مصرف عراقي حكومي (حصراً) نافذ لمدة (٣ اشهر) (ثلاثة أشهر) من تاريخ غلق المناقصة بنسبة (١ ٪) من مبلغ العطاء كتأمينات أولية وان تكون الصكوك وخطابات الضمان من مقدمي العطاءات أو المدير المفوض أو المؤسسين للشركة المشاركة في المناقصة (حصراً) وبعكسه يهمل العطاء.

٣ كتاب تأييد من مصرف معتمد برقم الحساب الجاري للمقاول أو الشركة

٤ قائمة بالأعمال المماثلة المنفذة من قبل الشركة المقاولة المنجزة والتي قيد التنفيذ مصدقة من الجهة التي نفذ العمل لحسابها.

٥ وصل شراء وثائق المناقصة (النسخة الأصلية).

٦ المستمسكات الشخصية للمدير المفوض لشركات القطاع الخاص (البطاقة التموينية، شهادة الجنسية، هوية الأحوال المدنية، بطاقة السكن)

٧ تقديم الوثائق والمستمسكات الأخرى المطلوبة المذكورة في الشروط القانونية

٨ تقديم ما يثبت حجب البطاقة التموينية عن المدير المفوض للشركة أو المقاول

موقعنا على الانترنيت

mabany.imariskan.gov.iq

المدير العام

وزارة الاتصالات/ الشركة العامة للاتصالات والبريد

إعلان المناقصة المرقمة ١/ مشتريات / ٢٠١٢

مشروع انشاء شبكة هاتفية في منطقة التقية والوحدة الميكانيكية وحي رمضان / الديوانية

التبويب (٧-٤-٤)

يسر الشركة العامة للاتصالات والبريد احدى تشكيلات وزارة الاتصالات ان تدعو الشركات الراغبة لتقديم عطاءاتهم للمناقصة المشار اليها اعلاه (مشروع انشاء شبكة هاتفية في منطقة التقية والوحدة الميكانيكية وحي رمضان/ الديوانية) من الحاصلين على هوية تصنيف المقاولين الصادرة وفق تعليمات تسجيل وتصنيف المقاولين رقم ١ لسنة ٢٠٠٨ على ان لاتقل هوية التصنيف عن الدرجة الخامسة انشائية كحد ادنى ويمكن الحصول على المواصفات الفنية وشروط المناقصة في مقر الشركة الكائن في شارع ابي نؤاس مقابل مبلغ قدره (٥٠٠٠٠٠) خمسمائة الف دينار عراقي غير قابل للرد وسيكون اخر يوم لتقديم العطاءات الساعة الثانية عشر من يوم ٢٣ /٢٠١٢/٥ على ان تقدم العطاءات بظرفين (فني وتجاري) ويكتب عليهما رقم المناقصة والعنوان الكامل للشركة والموقع والبريد الالكتروني للشركة وسيهمل العطاء الغير مكتمل للمواصفات الفنية والشروط القانونية المطلوبة ويتحمل من ترسو عليه المناقصة اجور النشر والاعلان واية رسوم اخرى

مع التقدير ....

المدير العام

ر . مجلس الادارة